

اقتصاد

فوق الطاولة

عندما تقرر الأجراس.. من يتحمل المسؤوليات؟

عامر الياس شهدا

حالة صمت على ما يحدثه ارتفاع سعر الصرف بالسوق الاقتصادية، ارتفاعات متتالية بالسعر من دون اتخاذ إجراءات ذات مفاعيل إيجابية، ستة أشهر يرتفع خلالها الدولار ٢٥ بالمئة والإجراء شهادات إيداع، التشجيع على الودائع، المطالبة بعودة أموال السوريين من الخارج، إلغاء قرارات سابقة وإصدار قرارات تعديل الفوائد التي راهن البعض على أنها ستكون السبب في ارتفاع وداخ الدولار؛ نعم قرار رفع الفوائد من المفترض أن يحقق زيادة بالودائع ولكن هذا الأمر مشروط بتثبيت سعر الصرف، فمالك المال سيجسب نسبة ارتفاع الفوائد بالودائع، لنسبة ارتفاع سعر الصرف وبناء عليه يقرر الأنسب له في الإيداع أو عدمه. وما يؤثر أيضاً على قرار الإيداع هو مدى شعور المجتمع باهتمام المعنيين بالقررة الشرائية لليرة السورية ومدى استقرار السياسات النقدية وقراراتها وإجراءاتها، ومدى تمكن المعنيين من بث روح الثقة بنفس المجتمع وهذا الأمر يقود لطرح تساؤلات أهمها: هل ستكون الفوائد هي النواة الأساسية في استقطاب الودائع؟ كيف سيتم تحديد فوائد الإقراض بعد أن أجرى المركزي براسته على كلفة السيولة في المصارف ووصل لنسبة ٤,٥ بالمئة تمنح كعائدة على شهادات الإيداع متعمداً بحساباته على الوسيط المرشح لتكلفة الأموال، وتم تحديد سعر الخصم به بالمئة الفائدة المطروحة تعبر عن التكلفة مضافاً إليها هامش ربح، كيف سيؤثر ذلك على دراسة تحريك الفوائد؟ هل سيداع النظر بعد اعتماد احتساب الوسيط المرشح لتكلفة الأموال. في دراسة تكلفة الحصول على السيولة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين؟ كيف سيتم التأثير على أسعار المستهلك والتضخم وسعر الصرف والقوة الشرائية لليرة السورية؟ ما الروية والسيناريوهات الموضوعية لدفع العجلة الاقتصادية وتحريك الأسواق من خلال تفعيل مقومات الإنتاج الصناعي ودفع الصناعات المحلية للإنتاج والتشغيل؟ وما الإستراتيجية المعتمدة لوضع خطة تهدف إلى تنسيق وتناغم بين مصرف سورية المركزي ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والصناعة والهيئة العامة للاستثمار؟ ما الإجراءات التي ستتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتوافق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة؟ هل هناك سيناريو يمكن من خلاله التأثير على الفوائد لتوفير ٤ مليار ليرة تم طرحها في الاجتماع مع المستثمرين وهي واردة ببنود الموازنة وقد قسمت إلى قسمين ٢٠ مليار لدعم الفوائد حيث تمنح القروض بفوائد تشجيعية ٧ بالمئة و ٢٠ مليار دعم مباشر للمنتج؛ ما السياسة التي سيتم اتباعها في ظل ما نتج عن طرح شهادات الإيداع لتحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال التأثير على المتغيرات الأساسية في معادلة التبادل وخاصة كمية النقود؟ كيف سيتم إدارة واستثمار فائض السيولة التي بلغت نسبياً عالية تخطت ٧٠ بالمئة وهي تشير لتحقيق أهداف القرارين ٥٢ و ٢٨ فهما السبب في تشكيل كتلة نقدية متمكنة المعنيين من استخدامها في دفع عجلة الإنتاج والتمكن من اتباع سياسة نقدية توسعية، فكل زمن أداة تستخدم في السياسة النقدية، ولكل أداة أولوياتها حسب الوضع الاقتصادي للبلد؛ ما جدوى إلغاء القرار ٥٢ وهل هذا الإلغاء انعكس إيجابياً على السوق الاقتصادية؟

ثمانية عشر سؤالاً نعتقد أنها تستوجب دراسة الأمور الخاصة المتعلقة بتيار الدخل وتيار الإنفاق أو الطلب في الاقتصاد حيث إن المتغيرات النقدية (الدخل، الأرباح، الاستهلاك، الاستثمار) لها دور رئيس في التحليل الاقتصادي والنقدي، وبناء عليه فإنه من المفترض أن يكون الهدف من السياسة النقدية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من حدة التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد وذلك بوضع خطط تهتم في تحديد مستوى الإنفاق الكلي الذي يضمن تحقيق أعلى مستوى من التشغيل بأقل قدر من ارتفاع الأسعار، فعلى السلطة النقدية، وهذه الحالة، اتباع سياسة نقدية مناسبة في ضوء الظروف والأوضاع الاقتصادية الراهنة. وهذه الأوضاع باتت محسوسة من خلال انخفاض مستوى الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة وتراجع الطلب في الأسواق وانخفاض الإنتاج الكلي وزيادة مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، وهذه السياسة في الوضع الاقتصادي الحالي لسورية تتطلب التدقيق العميق في تكلفة السيولة وتأثيرها على تكلفة الإنتاج وانعكاسها الإيجابي على الأسعار لتنشيط الاستهلاك، وخلق عامل منافس بالسعر بالنسبة للتصدير وذلك للوصول إلى تحريك العجلة الاقتصادية وتحقيق النمو.

فطرح الغرب من السوق السوداء لن يحقق استقراراً بل سيؤدي تعقيد المشكلة وسيسبب ضرراً كبيراً للقررة الشرائية لليرة السورية. من الأجدى، وهذه الحالة، أن يتم تقرير سعر السوق السوداء من السعر الرسمي وهذا من مصمم واجبات ومسؤوليات المعنيين بالسياسة النقدية. فليس من المعقول أن يقود السعر أليات سعر الصرف، بهذه الحالة يتم تفريع السياسة النقدية من مضامينها، وعلى أي حال نحن نطالب بالإجابة عن سؤال: عندما تقرر الأجراس من يتحمل المسؤوليات؟

إهداء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة لا يمكن أن تقوم بعملها بمعزل عن الصناعيين، وأن سورية مصممة على إعادة الإنتاج بمستويات أفضل مما كان قبل الحرب الإرهابية.

جاء ذلك خلال لقائه الصناعي حمص وحماة في المدينة الصناعية بحمص وأسس، مشيراً إلى أن شعار المرحلة المقبلة هو «الاعتماد على الذات وتطوير مدخلات النمو»، الأمر الذي يتطلب توفير ورؤوس الأموال الخاصة في الإطار التنموي، مشيراً إلى أن القرارات المخذة للتهوؤ بالصناعة تتم بمشاركة غرف الصناعة والتجارة، وأن الحكومة لن تدخر جهداً في تأمين مستلزمات المدن الصناعية، من بنى تحتية وكهرباء بهدف تطوير الصناعة.

وأشار رئيس الحكومة إلى أنه اليوم يتم العمل على تذليل أي عقبات إجرائية أو مالية، إذ تدرس الحكومة واقع الرسوم وبعض الضرائب التي تدفع على المواد الأولية لبعض الصناعات من باب دعم الصناعيين في حال التصدير.

ولفت خميس إلى أن الغلاء لا يتناسب مع الدخل، مؤكداً أنه لا بد من تحسين دخل المواطن، مبيّناً أن الحرب الإرهابية على سورية هي السبب الرئيس للغلاء، كما أشار إلى وجود حلول بديلة لتأمين المواد الرئيسية وخاصة المشتقات النفطية للمواطنين.

وأعرب خميس عن ثقته بالصناعيين، موضحاً أنه لا يمكن لوزير صناعة أن يدير القطاع الصناعي وحده، «ونحن كحكومة ملزمون بتأمين الدعم اللوجستي لوضع الصناعة على السكة الصحيحة وتحقيق رؤية مشتركة بيننا وبين الفعاليات الاقتصادية في محافظتي حمص وحماة، للاعتماد على الذات وتنشيط الإنتاج الزراعي والصناعي، على اعتبار أن المنطقة الوسطى تشكل مركزاً اقتصادياً مهماً يتميز بوجود مدخلات

هل من المعقول أن يقرض بنك سورية الدولي الإسلامي تسعة أضعاف رأس ماله لعميل واحد؟

إ خاص الوطن

الشركات التي تتبع لذات الجهة ما يقارب تسعة أضعاف رأسماله (البالغ ١٥ مليار ليرة) ونحو ٣٦,٨٧ بالمئة من إجمالي موجودات البنك في نهاية عام ٢٠١٨، حيث بلغت ٣٦٦,١٧ مليار ليرة سورية، علماً بأنه وفق قرار مصرف سورية المركزي رقم ٣٩٥ للعام ٢٠٠٨، يجب ألا يتعدى الحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات التي يمكن منحها للشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعة مترابطة «ذات علاقة» من الأشخاص نسبة ٢٥٪ من مجموع الأموال الخاصة بالصفحة، فما بالك وعميل لعميل حصل على قروض بأكثر من ثلث موجوداته أو أسوأه!!

أمام هذا الواقع المثير للاستغراب لجهة التهوان من زيادة درجات مخاطر التركيز في التمويلات ومخالفة القوانين، نسال: أين هي الجهة المشرفة على التمويل والإقراض من هذا

الواقع؟ أليس هناك قواعد وأنظمة مصرفية تمنع تمويل أشخاص بحد ذاتهم؟ ولو أنهم ظهروا بشركات مختلفة إلا أن مرجعهم واحد وهو شخص بذاته؟ ما رأي الجهات التي تشرف على المصارف والتي سمحت بهذا تجاوزات في المخاطر وهي الحرصة على أموال المودعين الذين وضعوا خلاصة وجني عمرهم في هذه البنوك رغبة منهم في تحسين أنفسهم من أيام صعبة.

ونسأل أيضاً: ما موقف البنك المركزي المسؤول عن هذه التجاوزات في المخاطر في حالة إعلان إفلاس هذا الشخص الذي شعب العلاقة بين مقرض من هنا ومشتري من هناك وكفالة من هناك لدرجة تجعل الوقوف على مركز مالي محدد أمراً بالغ الصعوبة ويصل لحد الاستحالة؟ ما الذي تعمل إدارة المخاطر في البنك المركزي؟ أليس هناك إدارة حكيمة توقف التهور في عملية

جلسة صراحة بين الحكومة وصناعي حمص وحماة في حياء الصناعية

خميس: ملزمون بتأمين الدعم لوضع الصناعة على السكة الصحيحة



الصناعيين. وفي سياق متصل، قال عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حمص عصام تيزيني «لا نشعر كصناعيين أننا شركاء مع الحكومة بل منفذون لقراراتها، وإن كل ما تقوم به الحكومة لا يزال ضمن النهج المتبع للحكومات أثناء الرخاء، وإن هذه اللقاءات مكررة، لكن من دون جدوى، وإن كل مطالب الصناعيين وموهمهم: الحكومة على علم بها».

والتقت تيزيني بسياسة الحكومة في حملة مكافحة التهريب التي انعكست على المواطن في ارتفاع الأسعار، مطالباً الحكومة بفرض حالة طوارئ اقتصادية، وتشكيل فريق عمل من الجانبين، ويمنع من خلالها التهريب، لكن بشرط ألا يمس ذلك بارتفاع الأسعار، الأمر الذي استدعى رئيس الحكومة للرد عليه بالقول: «إن

القرارات الصناعية والتجارية جاءت من خلائكم وبالتنسيق معكم». أما رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس شهابي، فأكد أن لديه تحفظاً على عمل وزارة المالية، مبيّناً أن توصيات المؤتمر الصناعي الثالث الذي أقيم مؤخراً يحلب لم ينفذ منها شيء، لجهة الأمور المالية والمصرفية، مطالباً بإقامة منطقة حرة في المنطقة الصناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على المشتقات النفطية.

بدوره، طالب الصناعي عبد الباسط ملوك بضرورة تركيز الاستيراد ليكون عن طريق المعابر البرية ولاسيما مع الأردن، على اعتبار أنه أقل تكلفة، مشيراً إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلة الإزدواجية في دفع رسم الإنفاق الاستهلاكي.

الشهابي: توصيات المؤتمر الصناعي الثالث المالية والمصرفية لم ينفذ منها شيء

مطالبات بإلغاء الجزر الاحتياطي ومنع السفر عن الصناعيين

ملوك: حل الإزدواج في رسم الإنفاق الاستهلاكي

خليل: لم يردنا حتى الآن أي طلب إجازة استيراد للمازوت والفيول من الصناعيين

حمدان: دفاتر المحاسبة لا تعبر عن الواقع ومكافحة التهريب لمصلحة الصناعيين

تيزيني: لا نشعر أننا شركاء مع الحكومة

مطالب بالجملة أكد صناعيو حمص وحماة أهمية زيادة الاستثمارات في المنطقة الصناعية بحمص، وتفعيل مشاريع التشاركية وتوسيعها، وتشكيل لجان لبيع المقاسم في المدينة، وإحداث نقطة طبية وإسعافية دائمة فيها، بالإضافة إلى تخفيض أسعار بذار القطن، وتأمين اليد العاملة، ومعالجة مشاكل تسديد رسم الإنفاق الاستهلاكي للسيارات المصنعة محلياً.

كما طالب الصناعيون بتحديث القوانين والقرارات الخاصة بالصناعيين بما يدعم الصناعة الوطنية، وإعفاء استيراد المازوت والفيول من الرسوم والضرائب بما يسهم في تخفيض التكلفة. وتركزت بعض مداخلات الصناعيين على ضرورة إلغاء قرار وزارة المالية المتضمن استيفاء سلفة على ضريبة الدخل، مع تحديد نسبة ضرائب الأرباح للصناعيين بحسب كل مهنة، علماً بأن نسبة الضرائب على استيراد المواد أقل بكثير من الضرائب المفروضة على الصناعيين.

كما طالب صناعيون بفتح يد دوريات الجمارك عن المنشآت الصناعية، والاكتفاء بمحاربة التهريب على الطرق العامة والمحابر الحدودية، واعتماد البيانات الجمركية القديمة، بالإضافة إلى دعم الصادرات الصناعية، وإقامة النظر بالمادة ١٥٣ من قانون الجمارك رقم ٢٨ بخصوص الإدخال المؤقت وإعادة التصدير، واعتماد الإدخال المؤقت ضمن المصنع.

كما طالبوا بإلغاء الجزر الاحتياطي على المنشآت الصناعية ومنع السفر للصناعيين من قبل وزارة المالية والجمارك حين صدور حكم قضائي، مع التأكيد على ضرورة عدم تعرض الجمارك للمواد الأولية المستوردة للصناعيين بموجب بيانات جمركية، والتي تنقل بين المحافظات، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠٪ على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعة المحلية.

إغلاق ٢٧٥ فعالية تجارية بينها ٩٥ مركز غاز ومحطة وقود منذ بداية العام اليوسف لـ«الوطن»: تحصيل ١٥ مليون ليرة من التسويات على المخالفات

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف لـ«الوطن» تنظيم نحو ١٠٠٠ ضبط تمويني وإغلاق ٢٧٥ محلاً تجارياً وفعالية اقتصادية، كما تم سحب أكثر من ٣٠٠ عينة من الأسواق لتحليلها منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، إضافة إلى مصادرة كمية ٤٤,٥ كغ من مادة الدقيق التمويني و٤٣٣ أسطوانة غاز تم تسليمها أصولاً إلى فرع المؤسسة السورية للتجارة المشتقات النفطية، وسيتراجع بعدها.

وفي سياق متصل، بين نقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي لـ«الوطن» أن كل العوامل الاقتصادية تؤثر في تذبذب أسعار الدولار صعوداً وهبوطاً، وعندما يكون هناك أريحية في موضوع الاستيراد والسماح للصناعة والتجار باستيراد مواد أساسية منها مواد غذائية ومشتقات نفطية فإن هذا الأمر يؤثر في شدة الطلب على الدولار وبالتالي ارتفاع سعر الدولار. وأشار تيناوي إلى أن الحصار الاقتصادي الجائر على سورية الذي لم يسبق له مثيل خلال الفترة المالية ساهم في عدم استقرار سعر صرف الدولار، مشيراً إلى أن المصرف المركزي يراقب سعر الدولار اليوم وعلى ما يبدو أن هناك إجراءات أكثر حزمًا من موضوع التدخل سيتم اتخاذها من قبل المصرف المركزي، منوهاً بأن إعلان المصرف التجاري السوري برفع فوائد الودائع بالنسبة للقطع الأجنبي ستمسهم في استقرار أو انخفاض ترويجي بسعر القطع الأجنبي، وهذا الأمر مرهون بفترة زمنية ليست آتية، فهذا ليس حل سريعاً لارتفاع سعر الصرف، متمنياً أن يبارر من يملك القطع الأجنبي إبداعها في المصارف المحلية السورية ومنها المصرف التجاري.

الدولار يصل لعتبة ٥٦٠ ليرة أمس الأول ثم ينخفض دون ٥٥٠ أمس



إ رازم محظوظ

ارتفع الدولار بشكل ملحوظ في السوق السوداء خلال اليومين الماضيين، وصل لحدود ٥٦٠ ليرة سورية أمس الأول، ليعاود انخفاضه أمس لحدود ٥٥٠ ليرة سورية، وبعض مصادر السوق تقول بأنه لاس ٥٤٥ ليرة، موضحين أن أبرز أسباب هذا الارتفاع عودة نشاط المضاربة واستيراد المشتقات النفطية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية عابد فضلية أن هذا الارتفاع يعود لعدة تفسيرات، منها حدوث طلب كبير على الدولار في السوق السوداء أدى إلى تأجيج السوق أمس الأول، مبيّناً في الوقت نفسه أن هناك طلباً على الدولار حالياً لشراء المشتقات النفطية، وهذا الأمر ساهم في ارتفاع الدولار خلال الأسابيع الأخيرة.

وأوضح فضلية بأن صعود الدولار أمس الأول لحدود ٥٦٠ وهبوطه أمس دون ٥٥٠ هو حالة غير عادية، وقد ساهم تجار في تأجيجها، مبيّناً أن هذا الارتفاع هو مؤقت، متوقفاً أن يستقر الدولار ويهدأ مع اقتراب نهاية الأشهر الثلاثة التي سمحت خلالها الحكومة للصناعيين والتجار باستيراد

المخالفات تستوجب ذلك، منها ٢٦٥ إغلاقاً إدارياً تم تنفيذها بموجب ضبوط اقتصادية وعينات مخالفة و١٠ ضبوط قضائية تم تنفيذها بموجب قرار محكمة التمييز، لافتاً إلى أنه تم إغلاق ٩٥ مركز غاز ومحطة وقود لعدم التقيد بفتح وإغلاق المركز أو المحطة وتقاضي زيادة في السعر والتجار بالمادة لغير الغاية المخصصة لها إضافة إلى سجل غير نظامي وغيرها من المخالفات الجسيمة، وتمت مصادرة ٤٣٣ أسطوانة غاز و٢٦ لترًا من مادة المازوت تم تسليمها أصولاً إلى الجهات ذات العلاقة.

وأضاف مشعل إنه تم سحب أكثر من ٣٠٠ عينة من المواد الغذائية والتموينية لتحليلها في مخابر المديرية والتأكد من صلاحيتها وموافقتها للشروط الصحية المطلوبة، مبيّناً أن ١٢٠ عينة كانت مخالفة تم تنظيم و١٨٠ عينة مطابقة فيما زالت باقي العينات قيد التحليل.